مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ١٨، ع٢، ص ص: ٨٥-٩٨ (٢٠٠٥م/١٤٢٦هـ)

نحو نهج جديد للاقتصاد

أسد زمان

المدير العام لمعهد الاقتصاد الإسلامي العالمي

الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، باكستان

المستخلص: إن النظرية الاقتصادية الحالية مهتمة بثروة وازدهار الأمم أكثر من اهتمامها بالقضاء على الفقر والحرمان أو بكيفية توزيع الثروة. تدعو هذه الورقة إلى إعادة النظر في هذه النظرية بهدف الوصول إلى نهج جديد للاقتصاد يأخذ في الحسبان مشكلة الفقر وتوزيع الثروة.

١ - تركيز الاقتصاد التقليدي على الثروة وليس على الفقر

إن النظرية الاقتصادية الحالية موضوعة في القالب الذي صنعه لها آدم سميث Adam Smith (1904) والذي كان اهتمامه منصبا على النظر في العوامل التي تؤثر على ثروة الأمم، وبالتالي قوتها وازدهارها. أما قضية توزيع الدخل، فهي ثانوية عنده، خاصة وأن الثروة هي ملك للأمة، بغض النظر عن كيفية توزيعها بين الأفراد. ومنذ ذلك الحين والاقتصاديون مهتمون بالمال والقوة وليس بالفقر والجوع والبؤس الاقتصادي.

كان مالتس Malthus (1798) قد وقف وقفة هامة أمام الضمير، بين فيها أن معضلة الفقر تظهر كنتيجة للقوانين الطبيعية، التي ثبت خطؤها كلها تجريبيا، وأن العلاج الوحيد لها هو خفض نسبة مواليد الفقراء. أما تاوني Tawney (1926) فنظر في عملية فصل الأخلاق عن الاقتصاد بتفصيل أكبر، ولهذا نجد أن قضايا مثل العدل والعدالة لا تمثل جزءاً من حديث الاقتصاد المعاصر. أما بالنسبة لنا، نحن الآدميين أولا والاقتصاديين ثانياً، فإن نتيجة هذا الاهتمام بالمال والقوة كانت

كارثية، حيث إنه يمكن لأي شخص أن يحصل على دكتوراه في الاقتصاد، دون أن يتلقى ولو معلومة واحدة عن مدى انتشار الفقر في العالم أو عن معرفة معنى الجوع والحرمان.

قال أحد الاقتصاديين المتخصصين في اقتصاديات العمل، في محادثة غير رسمية: "لا فائدة من متابعة سياسات القضاء على الفقر، ما دامت نسبة ١٠٪ من الحد الأدنى من توزيع الدخل هي دائما نسبة الفقراء"، وبالتالي، فليس هناك من صيغة طبيعية يعرف بها الفقر في نظرية الاقتصاد الجزئي، حيث إن وسائلنا تشكل طريقة رؤيتنا للعالم، وإن فشل نظرياتنا في الاعتراف بالفقراء تؤثر في مصيرهم. ثم إننا نجد أن منظري التجارة الحرة يصرون على أن التجارة الحرة تجلب ثروة أكبر، تحت أمثل الظروف، وبالتالي تؤدي إلى تحسين الرفاهية حسب أمثلية باريتو Pareto Improvement، إذا أعيد توزيع الثروة. وعلى مستوى السياسات الاقتصادية، يضغط الاقتصاديون بقوة من أجل تحرير التجارة، ولكن لا يبذلون حتى مجرد محاولة للتأكد من تحقيق إعادة التوزيع. إن فشل نظرياتنا، على المستويين الكلي والجزئي، في الاعتراف بوجود الفقراء يؤدي إلى فشل عدد من السياسات على المستوى النظري والتطبيقي".

لقد تعرض النهج التقليدي للعديد من الهجمات. فعلى المستوى التجريبي، يبدو أن الناس قليلا ما يتصرفون عقلانيا بالمفهوم التقليدي للعقلانية، بينما نجد كاتبا مثل هربرت سايمون Herbert Simon (1982) قد طور مبدأ "العقلانية المحدودة". وقد أظهرت عدة دراسات سيكولوجية حول اتخاذ القرارات، انحرافات منتظمة عن العقلانية التقليدية، كما هو موثق من طرف كاهنمان وتفرسكي Kahneman and Tversky (1985) وغيرهم. إن الدراسات التطبيقية لنظرية المستهلك تظهر خللا في نموذج المنفعة، أهمها عدم الاستقرار النسبي لخيارات المستهلك، والآثار المترتبة عن المعلومات/أو المعلومات الخاطئة. وفي الدراسات الاقتصادية القياسية فإن معادلات الطلب القائمة على أساس المنفعة يمكن فقط بناؤها تحت افتراضات مقيدة. هذه الافتراضات تظهر خللا في التوقعات، مثل ظروف تماثل او تجانس سلاستكي Slustky (1937). من جهة أخرى، وبدون افتراضات مقيدة، يظهر أن كل أنماط الطلب الكلي متوافقة مع دوال منفعة تستند إليها، وبالتالي تأتي النظرية خاوية، بمعنى أنها لا يصدر عنها أي تأثيرات على دوال الطلب الكلي الواقعية. ثم إن أصحاب نظرية الألعاب التجريبية Experimental Game Theory قد أكدوا وجود الخلل حتى في مبدأ الغلبة المبسط، حيث يفضل الناس نقودا أكثر على نقود أقل في المحصلة النهائية.

لقد أورد كوهن Kuhn (1996) حالات مضادة لا تكفي لتحل محل أي نهج، حيث إن ذلك لا يتم إلا من خلال نهج جديد. وهناك أمثلة مقنعة عن فشل النظريات التقليدية الكلية والجزئية قدمها كثير من الاقتصاديين الذين يحملون وجهات نظر مغايرة، وينتمون إلى مدارس فكر اقتصادية مختلفة، إلا أنه لم يظهر بعد بديل واضح المعالم، لأنه ليس هناك اتفاق على إطار مشترك عند أولئك الذين يسعون لإزاحة النظرية التقليدية. ونقترح في هذه الورقة بديلا بسيطا من الممكن استعماله ليحل محل النظرية التقليدية الجزئية، يمكن أن تتفق حوله مختلف المدارس التي تنتقد النظرية التقليدية. إن تبني هذا النهج المشترك، بغض النظر عن التحسينات المستقبلية التي يمكن أن يضيفها أتباع مختلف المدارس، سيولد نوعا من الوحدة بين المنشقين، وربما يوجد بديلا مترابطا للفكر الاقتصادي التقليدي.

٢- جوهر النموذج التقليدي

تكمن بعض الافتراضات المبسطة حول تصرفات الإنسان في جوهر النموذج التقليدي، وكذا في بعض القرارات. الافتراض البسيط هو أن الإنسان يفضل الكثير على القليل، وبهذا نكون قد اقتربنا من دالة المنفعة. أضف إلى ذلك، أننا قررنا أن لا ندرس هذه التفضيلات وكيف تتكون وكيف تتغير، حيث إن هذه المهمة موكلة لعلماء النفس. إن سيادة المستهلك تعني عدم الحكم على هذه التفضيلات ومحاولة تغييرها، وكذلك عدم قياس قوتها، وخاصة قرار عدم المقارنة بين منافع الأشخاص، على أساس أن ذلك غير علمي. إن إيماننا بفلسفة خضوع العلوم للقياس، يؤدي بنا لدراسة الاختيارات الممكن ملاحظتها وتجنب التفضيلات التي لها أي علاقة بالحالات غير المرئية من الشعور الداخلي بالسعادة أو عدمها. إن إحدى نتائج تحديد نطاق بحثنا بهذه الطريقة، هي أن يغدو من غير الممكن توفير دعم "علمي" للسياسات المهتمة بالفقر. وكاقتصاديين مهنيين، لا نستطيع حتى أن نقترح أخذ كوب من النبيذ من صاحب ملايين لإعطاء رغيف خبز لأطفال فقراء. إن الخسارة لصاحب الملايين لا تقارن أو تضاف أو تطرح من مكسب الأطفال. وإذا حاول أحد الاقتصاديين من أصحاب الضمائر أن يقترح أمرا كهذا، فعليه أن يلجأ إلى حيلة مثل قياس الإنتاجية نتيجة لمرض العمال أو نتيجة لزيادة الإجرام، لأن جوع الأطفال لا يمكن أن يكون عاملا في حساباته الاقتصادية العلمية.

٣- إطار اقتصاد جزئي بديل

نقترح أن نضيف تعديلا على هذه الحزمة من الافتراضات، وهو تعديل بسيط جدا، حيث إن البعض قد يقول إن فيه تنازلا كبيرا لصالح الاقتصاد التقليدي. والنتيجة النهائية لهذا التغيير هي أن يصبح الفقر عاملا ظاهرا في النموذج الرياضي لدالة المنفعة. وبالرغم من أن هذا التغيير طفيف، إلا أن له آثارا كبيرة كما سنرى.

إن المقترح هو أن نأخذ الدالة الأساسية للمنفعة الإنسانية على أنها ذات ترتيب معجمي Lexicographic Utility Function، حيث يتم تقييم كل حزمة من السلع x باستخدام دالتين (U(x),V(x)). فإذا كانت حزمتا السلع x و y معطاة، فإن المقارنة بينهما تتم أولا على أساس U(x) و U(y)، وإذا كانت U(x)>U(y) فإن حزمة x تفضل على حزمة y. وإذا كان U(x)=U(y) فإن المقارنة تتم بالنظر إلى المكون الثاني لدالة المنفعة، بحيث تفضل حزمة x على حزمة y إذا كانت V(x)>V(y) باعتبار أن U هي دالة الحاجات الأساسية. فإذا كان شخص ما جائعا، فإنه سيقارن بين حزمتين فقط من السلع على أساس مكوناتهما من الطعام ولا يهتم بمقارنة الخصائص الأخرى. إن دالة U لديها خصائص توافق هذا التفسير، ويجب أن تكون لديها نقاط إشباع لا يترتب بعدها أن مزيدا من السلع يزيد من المنفعة. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليها أن تتأثر فقط ببعض أنواع السلع (الحاجات الأساسية) ولا تتأثر ببعض الأنواع الأخرى (الترفيهية). ويتوقع أن تكون V(x) غير مستقرة (تتأثر بسهولة بالإعلانات الدعائية)، ولها تأثيرات خارجية (منفعتي يمكن أن تعتمد على السلع التي يستهلكها جيراني). ولكن يمكن اعتبار U محددة بيولوجيا واجتماعيا إلى حد ما. وهناك مجال لعدد من التفسيرات المختلفة التي تتوافق والفكرة الأساسية. وللسماح بمشاركة أوسع في تطوير هذا النهج البديل، فلا داعي للإصرار على تفسير معين لكل من U و V. يكفي أن نفترض بأن تفضيلات الذين لم تشبع حاجياتهم الأساسية تختلف عن تفضيلات أولئك الذين أشبعت حاجياتهم الأساسية. وهذا يؤدي إلى تقسيم السكان إلى فقراء وغير فقراء، وتجعل الفقير جزءا منظورا من نظريتنا. وعلى افتراض أن U تحقق الإشباع لكل شخص، وأن U* هي القيمة القصوى التي يمكن لـ U أن تصل إليها (والتي يمكن أن تختلف من شخص إلى آخر بحيث إن القيمة العددية الحقيقية لاتعني شيئا كما هو الحال في النموذج التقليدي) فإننا نصل إلى التعريف التالي: يكون الشخص فقيرا إذا كان لديه حزمة من السلع x بحيث تكون U(x)<U*.

وفيما يتعلق بمفهوم الفقر، فإنه عندما لا يمكن تعريف هذا المفهوم في إطار التحليل الاقتصادي المتعارف عليه، تضيع ملامح هذا المفهوم، مما يؤدي بالخبراء الاقتصاديين إلى عدم الإلمام بطبيعة ومقدار الفقر في العالم. إن إعادة تعريفنا لدالة المنفعة الأساسية تسمح لنا بأن نتكلم عن الفقر بطريقة طبيعية. إن المهتمين بمشكلة الفقر يستطيعون إما استخدام الإطار الفني والمعقد لنظرية توزيع الدخل أو الخروج عن المفاهيم المتعارف عليها وابتداع مفاهيم إضافية غير موضوعية.

إن من أهم خصال دالة المنفعة المرتبة ترتيبا معجميًا، كما أشير إليها أعلاه، أنها تتلاءم مع الإطار التقليدي المعاصر Neoclassical Framework. فدالة المنفعة التقليدية مأخوذة من تفضيلات بدائية، مبنية على فرضية كون الدالة الرياضية متصلة Continuous. ويبدو واضحا، أن هذه الفرضية وضعت فقط للتسهيل الرياضي، لأن إهمال هذه الفرضية يؤدي إلى أن تكون دالة المنفعة من نوع المرتبة ترتيبا معجميًا. وهنا يثور سؤال: هل يمكن لهذا التغيير الفني البسيط الذي لا يتحدى أيا من مكونات المنهجية التقليدية المعاصرة Neoclassical Methodology، أن يكون له أثر مهم؟ نتمنى أننا نتمكن من تبيان ذلك.

٤ - نهج جديد: جوع وتشرد

بحسب الكتب التدريسية المعروفة مثل كتاب ساموبلسون و نوردهاوس Samuelson and Nordhaus (2001)، فإن أهم الأفكار الاقتصادية هي أن السلع نادرة وأن على المجتمع أن يستخدم موارده بكفاءة. يستطرد ساموبلسون و نوردهاوس في مناقشة لماذا يدرس شخص ما الاقتصاد، في حوالي صفحتين، دون أي ذكر للفقر أو التشرد أو المرض. وإنه لمن المحزن حقا أن الفقر لا يذكر إلا عرضا في تعريفات الاقتصاد، من ضمنها أن *علم الاقتصاد يناقش توزيع الدخل ويقترح طرقا لمساعدة الفقير، دون الإضرار بأداء الاقتصاد*. لذا، فإن هدف تحقيق كفاءة إنتاج السلع يحتل أولوية على مساعدة الفقير.

إن هدفنا من اقتراح نهج جديد للاقتصاد هو تغيير هذا النمط من التفكير، فالفقر والتشرد والمرض، نتيجة لشح الموارد الاقتصادية، هو ما نسعى إلى أن تؤخذ في الحسبان على أنها أهم المشكلات الاقتصادية. وهذا يختلف كليا عن الندرة والكفاءة، وكذلك عن الآراء التقليدية للاقتصاد كمصدر قوة وازدهار للأمم. إن إضافة مبدأ أخلاقي واحد لدالة المنفعة المرتبة ترتيبا معجميًا، يظهر كيف يمكن تغيير الإطار الجوهري للمشكلة الاقتصادية.

مبدأ باريتو (حسب الترتيب المعجمي لدالة المنفعة) Pareto Principle: إن تخصيص $(x_1,x_2,....x_n)$ من حزم السلع للأشخاص بدوال منفعة (U_i,V_i) حيث $i=1,2,...n$ مفضل اجتماعيا على التخصيص البديل $(y_1,y_2,....y_n)$ إذا كان $U_i(x_i)\geq U_i(y_i)$ بالنسبة لكل i بشرط أن $U_i(x_i)>U_i(y_i)$ لواحدة من i على الأقل، أو $U_i(x_i)=U_i(y_i)$ لكل i، و$V_i(x_i)\geq Vi(y_i)$ لكل i بشرط أن $V_i(x_i)>Vi(y_i$ لواحدة من i على الأقل.

إذا ما تم إتباع الترتيب المعجمي للمنفعة، فإن ما ذكر أعلاه هو الهيكل الرياضي المناسب. أما أخلاقيا، فإن القول بأن إطعام الفقير يأخذ أولوية على توفير سلع ترفيهية قول متفق عليه عالميا، ويظهر الاختلاف فقط في الوسائل حيث يرى البعض أن توفير الطعام والإعانات المالية وغيرها قد لا تكون في مصلحة الفقير على الأمد البعيد، عندما تقلل من تحمسه للعمل. أما فيما يتعلق بالتقييم النهائي للرفاهية، إذا أعطيت الأولوية لتقليل الفقر على حساب الحاجات غير المستعجلة، فلا نعلم أي خلاف حول ذلك. بدون الدخول في تعقيدات مقارنة المنفعة بين الأشخاص، فإن الترتيب المعجمي للمنفعة يسمح بمقارنات معتدلة بين الذين يعيشون تحت مستوى الكفاف والذين يعيشون فوقه. إن خط الفقر غير واضح وضبابي، ولكن وجوده لا ريب فيه، وإن سوء التغذية ونقص متوسط العمر المتوقع وعدد آخر من الظواهر البيولوجية والطبية، توفر أسسا موضوعية لتقييم مستويات الكفاف. أما على المستوى النظري، فيكفي أن يُتفق على أن ظاهرة الفقر موجودة وأن التحديد المضبوط لها غير مهم للاعتبارات التي سيأتي ذكرها.

إن قبولنا بالتعريفات آنفة الذكر يحررنا من حصر المشكلة الاقتصادية في الندرة والكفاءة، ذلك أن الوضع السائد حاليا في العالم هو وجود أعداد كبيرة من الفقراء، والموارد الاقتصادية في العالم أكثر من كافية أن تزيل الجوع، وبالتالي فإن الندرة ليست هي سبب الجوع والتعاسة الاقتصادية. وكما بين سان Sen (1986) في دراساته المميزة، فإن آلافا من الناس يموتون جوعا في الوقت الذي تتوفر فيه كميات كبيرة من الحبوب كافية محليا لتغذيتهم. لذا تصبح المشكلة الاقتصادية الرئيسية هي اكتشاف لماذا هناك تعاسة اقتصادية في الوقت الذي توجد موارد كافية لإزالتها؟ علاوة على ذلك، هناك اتفاق شامل على المبدأ الأخلاقي الذي يقول: "يجب أن لا يترك الناس يموتون جوعا". وبهذا لم تعد الكفاءة هي موضع الاهتمام المركزي. إن اقتراحا يقضي على الجوع والفاقة في الوقت الذي تهدر فيه نصف الموارد في العملية سيفضي إلى وضع "باريتو" (L) أمثل، مبني على الترتيب المعجمي للمنفعة مقارنة بمبدأ "باريتو" الأصلي.

النقطة التي تثار كثيرا هنا هو أننا أدخلنا حكما أخلاقيا قويا للوصول إلى هذه النتيجة القوية التي تعيننا على إعادة النظر في توجهاتنا تجاه المشاكل الاقتصادية الأساسية، بحيث نتوجه أكثر إلى الاقتصاد القيمي بعيدا عن الاقتصاد الوضعي. وفي واقع الحال ليس هناك مفر من البعد الأخلاقي للمشكلة. هب أن مجتمعا مكون من شخصين اثنين فقط، بحيث إن أحدهما عنده أكثر من اللازم لسد حاجاته بينما الآخر يوشك أن يموت من الجوع. إن القول بعدم التدخل وعدم توزيع الموارد له نفس القوة في الحكم الأخلاقي كالدعوة إلى التدخل، حيث ليس هناك موقف واحد محايد لتجنب تقديم حكم أخلاقي. إن الحكم الأخلاقي الضمني في مبدأ "باريتو" الأصلي يقدس الملكية، وإن أي تحركات لإنقاذ الحياة لا يمكن أن يبرر إذا كان يتطلب انتهاك حقوق ملكية الآخرين، بينما الحكم الأخلاقي الواضح في نظرنا يقدس أرواح البشر ويضحي بحقوق الملكية في سبيل هذا المبدأ السامي.

٥ - حسد الفيزياء والفلسفة الواقعية والإرادة الحرة

كان الكتاب المقدس The Bible هو المصدر الوحيد للمعرفة، وذلك قبل مجيئ غاليلو Galileo. ومع ضعف الاعتقاد الديني في أوروبا وانبهار العالم بإنجازات نيوتن Newton، وضعت المعرفة العلمية على هذه الوتيرة وفي هذا الموقع، وتعرض مقام الألوهية في المسيحية، وبشكل رمزي في ١٠ نوفمبر ١٧٩٣م في نوتردام، في باريس، إلى التحدي من طرف حزب هيبيرتيستس Herbetistis Party، وأعلن الإلحاد العقلاني كفكرة مضادة، وأصبحت صفة "علمي" مرادفة للحديث المنطقي والعقلاني والمتنور، بينما صفة "غير علمي" أصبحت انتقاصا. وبالرغم من أن دراسات البشر، واللغات والثقافات لا علاقة لها بالفيزياء، إلا أن صفة "علوم" أضيفت إلى الدراسات الاجتماعية في صراع كسب الاحترام. ولم يتغير الحال، حتى جاء كتاب كوهن Kuhn (1996) المؤثر والمعنون "هياكل الثورات العلمية" *The Structures of Scientific Revolutions*، عندما أوضحت الوضعية غير المؤكدة للمعرفة أن النظريات العلمية لا تستطيع ادعاء اليقينِ، ذلك أن كل مجموعة من المجلات العلمية الجديدة أصبحت تبرز خطأ بعض النظريات العلمية السابقة. على كل حال، فإن الاحترام الهائل الذي ناله العلم منع الناس من رؤية أو منازعة هذا إلى فترة قريبة. لقد تأرجح الآن البندول في الاتجاه المعاكس، حتى أصبح بعض الناس يقولون بأن النظريات العلمية تبرز من خلال الإجماع الاجتماعي وليس لها أن تدعي الحقيقة اليقينية أو الصلاحية المطلقة.

إن التأثيرات القوية للتقنية في تحويل العالم والمجتمع لا يمكن إنكارها. لقد تم ذلك بلا شك نتيجة لبعض الخصائص الخاصة بالمعرفة العلمية وتراكمها، لكن بقيت ما هية هذه الخصائص غير واضحة في عالم ما بعد كوهن Kuhn. يبدو واضحا أن تلك المحاولات الخجولة لتقليد الطريقة "العلمية" في العلوم الاجتماعية قد سببت ضررا كبيرا، فالبشر يختلفون كثيرا عن الجزئيات الطبيعية. وفي تطوير نهجنا الجديد، نوصي بالابتعاد عن كتابة "مجموعة أعمال علمية" "Collected Scientific Works" إلى ابتكار المنهجيات المفيدة لدراسة مواضيع تهمنا.

إن تغيير النهج، يجب أن يترافق مع التحرر من بعض التقييدات المنهجية التي كانت رائجة في أوائل القرن العشرين. فمنذ الستينيات والفلاسفة يختصمون حول من قضى على الفلسفة الواقعية المنطقية، ورغم ذلك يواصل الاقتصاديون الاحتفاظ بمواقفهم. ونناقش الآن لماذا هو ضروري التخلص من هذا العبء، حتى نستطيع تحقيق تقدم في الاقتصاد؟

إن التمسك بالإيجابية وإهمال القيم يمنعنا من الدراسة المعمقة للمشاعر الداخلية للبشر، مثل السعادة والحزن، الخ. ولكن الفهم المتمعن للبشر ضروري للتقدم في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، لو نظرنا في الحالتين التاليتين: الحالة الأولى (A) يحقق البشر فيها منافعهم أو متعتهم أو رضاهم من استهلاكهم الخاص دون مراعاة للآخرين، وفي الحالة الثانية (B) تعتمد المتعة أو الرضا من جراء الاستهلاك على الأهمية النسبية لحزمة الاستهلاك في المجتمع. سنرى أن السياسات الاقتصادية المناسبة تختلف في المجتمعات التي تسود فيها الحالة (A) عن تلك التي تسود فيها الحالة (B). لذا، لا يمكن للاقتصاديين أن يتجاهلوا هذه النتيجة ويتصرفوا كأن الجواب على التساؤلات المتصلة بها لا يعنيهم أكثر مما يعني علماء النفس. إضافة إلى ذلك، فإن مجتمعا مثل مجتمع أميش Amich في بينسلفانيا Pennsylvania، الذي يسعى للبساطة ويتجنب العصرنة والمادية، ستكون النظرة فيه إلى علم الاقتصاد، بشقيه الوصفي والتحليلي، مختلفة عن المجتمعات الأخرى. فمن الفيلسوف أفلاطون إلى النساك المسيحيين والرهبان البوذيين، كانت هناك دائماً مجتمعات تدعو إلى البساطة وتطبقها، وتنكر أن الاستهلاك الأعظم يؤدي حتما إلى سعادة أعظم. وبالرغم من أن المجتمعات المترهبنة تمثل أقليات صغيرة جدا وقليلة التأثير على إجمالي النشاط الاقتصادي، إلا أنها تظهر المدى المتغير جداً للسلوك البشري وصعوبة تعميم قوانين عامة عليه.

وهناك حالات أخرى قد تكون مؤثرة يجب أَن تواجه من قبل الاقتصاديين، من أهمها أن البشر أحرار. فهم أحرار في اختيار وتغيير دوال منفعتهم نتيجة لإرادتهم الحرة. ففي أوقات الحرب، نجد أن المشاعر الوطنية يمكن أن تحقق تغييرات كبيرة في سلوك المستهلك. والنظرية التقليدية للاقتصاد الجزئي ببساطة ليست مجهزة لتحليل السياسة الهادفة إلى تغيير دوال المنفعة. فمثلا، في أوقات نقص البنزين، كيف نقارن زيادة سعر البنزين بالتضحية بالرحلات غير الضرورية بالسيارة لأجل مصلحة البلد؟ إذا كان المستهلكون يشعرون بالسرور في أن يكونوا قادرين على المساهمة في رفاهية البلد بالتضحية بالمتع الشخصية، عندما تكون التغييرات قابلة للتحفيز عن طريق السياسات المناسبة، فهل يجب علينا أن نحلل النتائج باستعمال دوال منفعة سابقة لاتخاذ مثل هذه السياسات أو دوال منفعة لاحقة لها؟ كيف نعمل لتحليل المنافع والتكاليف الهادفة لتشجيع التغييرات في المنفعة؟ تفترض سيادة المستهلك بأن المنفعة محددة سلفا، وأن المستهلكين يختارون على أساس هذه التفضيلات. وتظهر الأدلة المدعمة بالتجربة بأن دوال المنفعة والتفضيلات مبنية على أساس تتابع الاختيارات إلى حد ما. فإذا كان بالامكان التأثير على التفضيلات عن طريق التأثير على تسلسل الاختيارات التي يواجهها المستهلكون، فلا يمكن أن تبقى سيادة المستهلك على حالها، ويجب أن يؤخذ في الحسبان تأثير السياسات على الرفاهية. المشكلة الأخرى المرتبطة بسيادة المستهلك تخص قضايا مثل التدخين والسمنة، التي تبين أن المستهلكين يمكنهم القيام باختيارات ضد أفضل مصالحهم. ومن المستحيل ذكر مثل هذه القضايا ضمن النهج الاقتصادي الحالي ضيق الأفق. هنا مرة أخرى، يكون نموذجنا حول دالة المنفعة المرتبة ترتيبا معجميا مفيدا، حيث إننا نتوقع أن تكون دالة الحاجات الأساسية U(.)، المذكورة سابقا، خالية من هذه المشاكل، بينما المكون الثاني V(.) سيكون على الأرجح خاضعا لمثل هذه القضايا المطروحة للنقاش هنا.

إن إهمال سيادة المستهلك، كما هو مقترح أعلاه، له نتائج حاسمة. فإذا كانت دوال المنفعة طيعة ويمكن أَن تتغير نتيجة للإرادة الحرة أو التكيف الاجتماعي أو إذا كانت هناك مؤثرات خارجية هامة Significant Externalities في دوال المنفعة، فإن الفكرة المركزية للنظرية الاقتصادية الحديثة لا تبقى صالحة، ولا يغدو لآلية السوق أي ادعاء خاص بالكفاءة أَو أي ميزة عن غيرها كطريق مقبول لتخصيص الموارد في المجتمع.

إن التوازنات المتعددة موجودة حتى في الألعاب المعقدة. وهذا مكان آخر حيث تعرقل فيه المنهجية الحالية البحث العلمي بإهمال الإرادة الحرة السائدة واعتبار البشر كجزيئات طبيعية تخضع

لقوانين محددة. غير أنه يمكن النظر في المعايير الاجتماعية كوسيلة لإبراز أحد التوازنات عن طريق أحد جوانب البحث المتوافقة مع المنهجية الحالية. لكن يجب الحذر من أن أخذ الإرادة الحرة بالحسبان قد يؤدي إلى مزيد من الغموض، خاصة إذا أدخلنا مفهوم الهندسة الإجتماعية. إن الكلام عن مزايا التضحية من أجل الآخرين يشجع على ظهور نتائج يتعاون فيها الأطراف ضمن ما يسمى "بمعضلة السجناء" Prisoners Dilemma بينما يحدث العكس عندما يتم مناقشة إمكانية حدوث عقلانية أنانية. فإذا حدث ذلك فربما يؤدي إلى بروز احتمالات خارج نطاق الاقتصاد الجزئي Microeconomics.

إن الهروب التقليدي من المشاكل المعقدة الموضحة أعلاه، يكمن في التفريق بين ما هو وضعي وما هو معياري، كما هو الحال في التحليل التجريبي. إن مهمتنا هنا هي وصف السلوك الجدير بالملاحظة في مجال الاقتصاد، تاركين الفهم الأعمق للحوافز الإنسانية إلى العلماء النفسانيين. وفي كل الأحوال فإن وجود حوافز أعمق تؤثر على الاختيارات بطريقة يمكن تخمينها وتوقعها. وتعتمد دراستنا للاقتصاد بشكل كبير على تأثيرها على الرفاهية الإنسانية، فإن تجاهل هذه السمات من السلوك البشري يكون أمرا غير مقبول. وقد بين كوين (1982) Quine بطلان التمييز بين الأسلوب التحليلي والأسلوب التركيبي الذي يتبعه عادة أنصار مذهب المنطق الوضعي Logical Positivists.

في وقت باريتو Pareto كانت هناك سياسة قيد الاعتبار في إيطاليا تقترح إعطاء قطع أرض صغيرة للفلاحين. وكان من أهم الآثار الإيجابية لهذه السياسة أن أصحاب الأملاك الأغنياء ستنقص أملاكهم ومن ثم ينخفض استهلاكهم، بينما تزداد ملكية الفلاحين ويزداد استهلاكهم. فالإيجابيات المحتملة لهذا الإجراء هي أن صحة وعمر الفلاحين سيتحسنان. إن تفضيل الأثر الأول وليس الثاني، في المناقشات التي تدرس تغيير هذه السياسة، هو في حد ذاته قرار معياري. إن أيّ سياسة اقتصادية ستؤثر على حياة آلاف من البشر، وفي كثير من الأحيان بصورة إيجابية ومعقدة جداً. كما إن الاختيار من بين مجموعة من النتائج أو الخلاصات، سيكون دائما فعلاً معياريًا يتأثر بالمشاعر نحو ما هو مهم أو غير مهم.

٦- تشكيلة من المشاكل البحثية

مسلحين بأداة دالة المنفعة المرتبة ترتيبا معجميا، نستطيع إعادة فحص معظم المواضيع المطروحة في الاقتصاد الجزئي والكلي، وبذلك تكون حدود البحث واسعة جدا. وفيما يلي نختار مجموعة صغيرة من القضايا المثيرة البارزة للعيان.

تمشيا مع ميولي كاقتصادي تقليدي حديث، سأبدأ بالأسس النظرية وأسأل: هل يمكن أن يكون هناك توازن في اقتصاد تبادل مبني على الأسعار؟ الجواب بالنفي. خذ مثلا اقتصادًا مكونًا من شخصين اثنين، حيث إن أحدهما فقير والآخر غني. من أجل حصول الفقير على كميات صغيرة جدا من الخبز (أَو الضروريات) يحصل الغني على كميات كبيرة جدا من السلع غير الضرورية التي قد تكون بحوزة الفقير، وهذا يؤدي إلى إمكانيةِ حدوث "الاستغلال"، وهي كلمة ليس لها معنى في الاقتصاد التقليدي. إن الصفقات المجحفة التي يقبلها الجياع موصوفة في رواية "عناقيد الغضب" *Grapes of Wrath*، التي تعبر عن عصر الكآبة، من تأليف ستاينبيك Steinbeck (1997). إن التبادلات التي تتم طواعية بين المتعاقدين "عادلة" من وجهة نظر النظرية الاقتصادية، حيث يجب أن يكسب كل من الطرفين من وراء هذه التبادلات، ومن المستحيل مقارنة المكسبين لمعرفة أيا من الطرفين كسب أكثر. أما في نموذجنا، فإن الأغنياء يمكنهم استغلال الفقراء بسبب حاجاتهم الأكثر إلحاحاً، بينما يمكن دراسة النموذج الماركسي لاستغلال الرأسماليين للعمال ضمن إطار تقليدي حديث يستعمل دوال المنفعة ذات الترتيب المعجمي.

إن تطبيق مبدأ المنافع ذات الترتيب المعجمي على نظرية التجارة يولد نقاشا مضادا للتجارة الحرة. فلو نظرنا إلى اقتصاد زراعي يتضمن فلاحين فقراء وبضعة أصحاب أملاك أغنياء، في حالة اكتفاء ذاتي، فإن هناك غذاءً كافيًا لكل شخص. أما في حالة التجارة الحرة، فإن أصحاب الأملاك سيصدرون المواد الغذائية والمنتجات الزراعية الأخرى ويستوردون السلع الكمالية. وهنا سيرتفع سعر الأغذية وتنخفض الكمية المستهلكة محليا، الأمر الذي يؤدي إلى احتمال وقوع مجاعة بين الفلاحين. هذا سيؤدي إلى حدوث مستوى باريتو (L) أقل، مقارنة بحالة التجارة الحرة. ومن الطبيعي أن السعر المتزايد للغذاء ستنتج عنه أجور أعلى للفلاحين تقابل ارتفاع الأسعار. لكن هناك أيضا الاحتمال بأن استغلال الموقف، الناتج عن جوع الفلاحين، يمكن أصحاب الأملاك من انتزاع كل الفائض حتى لا تكون هناك زيادة في الأجور. إن النتيجة النهائية ستعتمد على كيفية تصوير الحالة في شكل نموذج، لكن بصورة عامة فإن هناك المزيد من الحالات المحتملة ضمن النماذج التقليدية.

يبدو واضحاً بأن آلية السوق غير ودية بالنسبة إلى الفقير، وتؤدي إلى نتائج دون المستوى. يوفر نهجنا قاعدة نظرية واضحة لبرامج رفاهية اجتماعية من النوع الذي طبق في أوروبا وبدرجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية. لقد بين سن Sen (1986) أن هذه البرامج هي التي أزالت المجاعات في أوروبا على مدى القرن الماضي. إن دوال المنفعة المرتبة معجميا تفيد في التعرف على

مدى تأثير النظام الضريبي وتوفر الدعم النظري لضرائب الدخل السلبية والسياسات الأخرى المواتية للفقراء. وفي هذا المضمار، يتطلب تحليل التكاليف والمنافع للمشاريع فحصا منفصلا عن تأثير هذه المشاريع على الفقراء وعلى الفاقة، لإظهار صلاحيتها في إطار المنفعة المقترحة. وهكذا يكون اقتراحنا قد أنشأ قاعدة نظرية لما اتفق عليه، وينفذ في العديد من الحالات باستخدام أدوات في كثير من الأحيان ذات طابع نظري غير رسمي.

٧- الخلاصة

إن إجراء تغيير صغير جداً في فرضية النموذج (استمرارية التفضيلات) يؤدي إلى نموذج بخصائص مختلفة تماما عن خصائص النموذج التقليدي للاقتصاد الجزئي، وهذا في حد ذاته يبين عدم متانة الخصائص الرئيسية للاقتصاد التقليدي. هناك نتيجة مشابهة تظهر في نظرية الألعاب، حيث إن نتائج الألعاب Games Outcomes حساسة جداً للتغييرات البسيطة في التركيب والاستراتيجيات والمكاسب. إن المنهجية الاقتصادية التي لا تعير إلا اهتماما قليلا جداً للسلوك البشري ولمصادر الرفاهية الإنسانية، تجعل من هذه المتانة عبئا مكبِّلاً. وإنه لمدهش حقا أن يجلس الاقتصادي في غرفة مغلقة، يبرهن على أمثلية التجارة الحرة برسم الخطوط على لوحة، دون الرجوع إلى أي مصدر من التاريخ أو فهم لحوافز وأهداف البشر. فكيف يمكننا الاختيار بين بدائل كثيرة ذات نتائج مختلفة بشكل جذري بدون معلومات أساسية تجريبية متينة؟

إن نموذجنا المقترح كبديل، مستند على مجموعة من الفرضيات الضمنية. فنحن نعتقد بأن رفاهية الأغنياء ترتبط أقل بثروتهم المطلقة وأكثر بموقعهم النسبي في المجتمع. هذا يجعل الطموح الاقتصادي مثل سباق الجرذان، حيث كل شخص يجاهد من أجل التقدم، ولكن المنفعة الصافية للمجتمع تساوي الصفر بين الأثرياء. هذا الاعتقاد مدعوم بشدة من قِبل تشكيلة من الدلائل التجريبية (فري وستوزير Frey and Stutzer, (2002)). فإذا كان هذا صحيحا، فليس هناك فائدة من محاولة زيادة حجم الكعكة، على الأقل للناس الأثرياء في الاقتصاد. بدلاً من ذلك، يمكن زيادة الرفاهية بتعليم الناس أن يكونوا أقل تنافسا وأقل مادية. إن الحالة مختلفة جداً بالنسبة للفقير. فتعليم الفقراء الذين يقدر عددهم بـ٨٠٠ مليون جائع، كيف يكونون روحانيين في مساعيهم الاقتصادية، بينما يعاني ثلث سكان الولايات المتحدة الأمريكية من السّمنة يعد أمرا عقيما. إن الوسائل والموارد متاحة لإزالة الجوع في العالم، لكن الاقتصاديين لم يتبنوا هذه القضية، فهم مؤيدون ومتحمسون للإصلاحات المواتية للسوق والتجارة الحرة، لكن نادرًا ما يهتمون بإعادة توزيع

الدخل. هذا يرجع جزئيا إلى الضباب النظري الذي نشأنا في كنفه، حيث إن النماذج المستخدمة في تحليلنا لا تتيح لنا إدراك الفاقة والجوع، وبالتالي فإن الاقتصاديين المحترفين لا يعيرون الاهتمام المستحق لهذه القضايا. إن النموذج المبني على دالة المنفعة المرتبة معجميا له إمكانية جذب اهتمام الاقتصاديين. إن تأطير الفقر بصورة مبدئية يمكن أن يجلب الفقر إلى مركز التحليل الاقتصادي، مثلما أن تأطير نظرية الاحتمالات من طرف كولموجوروف Kolmogorov (1950) جعلها مجالا محترما في علم الرياضيات. إن سبب وجود الفقر وكيفية القضاء عليه يثير كثيرا من الخلافات والجدل، ونحن لا ننوى هنا تأييد أي إطار معين على حساب الأطر الأخرى، إلا أننا نعتقد أن الفقر والقضاء عليه هما لب المشكلة الاقتصادية، وعلى الاقتصاديين أن يعيروهما اهتمامهم، بدلاً من معاملتهما كقضية ثانوية، كما هو الحال في الوقت الراهن، ونتمنى أن يشكل الإطار المقترح خطوة هامة في هذا الاتجاه.

المراجع

Frey and **Stutzer**, (2002) "What Can Economists Learn from Happiness Research?", *Journal of Economic Literature*, Vol. **40**, No. **2**, June 2002.

Kahneman, D., and **Tversky, A**. (1985) "Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk", *Econometrica* **47**, March, pp. 263-291.

Kolmogorov, A. N. (1950) *Foundations of the Theory of Probability*, Chelsea Publications, New York.

Kuhn, T. S. (1996) *The Structures of Scientific Revolutions*, University of Chicago Press, Chicago.

Malthus, T. (1798) *An Essay on the Principle of Population, as it Affects the Future Improvement of Society with Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and other Writers*, St. Paul's Church-Yard, London.

Quine, W. V. (1982) *Methods of Logic*, Harvard University Press, Cambridge.

Samuelson P. A. and **W. D. Nordhaus** (2001) *Economics*, McGraw-Hill Education, London.

Sen, Amartya (1986) *Poverty and Famines: An Essay on Entitlements and Deprivations*, Clarendon Press, Oxford.

Simon, H. A. (1982) *Models of Bounded Rationality*, MIT Press, Cambridge.

Slutsky, E. (1937) "The Summation of Random Causes as the Source of Cyclical Processes", *Econometrica*, Vol. **4**, 1937, p.105-46.

Smith, Adam (1904) *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of the Nations*, Methuen and Co., Ltd, London.

Steinbeck, J. (1997) *Grapes of Wrath*, Penguin Book, New York.

Tawney, R. H. (1926) *Religion and the Rise of Capitalism: a Historical Study*, Harcourt and Brace, New York.

Towards A New Paradigm for Economics

ASAD ZAMAN
Director General
International Institute of Islamic Economics
International Islamic University
Islamabad, Pakistan

ABSTRACT. Current economic theory is mainly concerned with the factors which affect the wealth of nations. Issues of income distribution and elimination of poverty and deprivation is secondary. The present paper invites discussion on a new paradigm: hunger and homelessness to make the subject of economics really serve the humankind.